**تقرير عن**

**تحديات حقوق الإنسان التي واجهتها الصومال في التصدي لوباء كوفيد 19**

**مؤسسة شركاء من أجل الشفافية**

مقدمة

في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا منذ الربع الأول من العام الماضي 2020 بالعديد من الدول حول العالم، سعت الحكومات المختلفة إلى احتواء الأزمة واتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من حدتها أو تجاوز تفشيها، وكانت الصومال من الدول التي تعرضت مبكرًا لتلك الجائحة؛ الأمر الذي جعل الحكومة الصومالية تتخذ إجراءات للتجاوب مع الأزمة الصحية.

وبالرغم من محاولة الحكومة اتخاذ الإجراءات للتخفيف من الأزمة، إلا أن قراراتها تلك انعكست على الأوضاع الحقيقة مما جعل حقوق الإنسان في الصومال موضع قلق خلال عام 2020 بفعل إجراءات وسلوكيات حكومة الدولة الطرف للتجاوب مع أزمة كورونا.

ويستعرض هذا التقرير كيف أثرت القرارات المتتابعة للحكومة الصومالية بخصوص أزمة جائحة كورونا على أوضاع حقوق الإنسان وما هي أبرز الفئات والقطاعات التي تتضررت من تلك القرارات والسلوكيات.

**أولًا: العمالة والمستوى المعيشي**

شهد العديد من النازحين الصوماليين انخفاضاً في دخلهم حيث أدت تدابير الوقاية من فيروس كورونا إلى خسارة في الوظائف أو تخفيض في ساعات العمل، خاصة بالنسبة للعاملين بأجر يومي والأشخاص العاملين في الأسواق وقد لوحظ أن اللاجئين هم من بين أول الفئات التي فقدت وظائفها وفي الوقت نفسه، فإن أسعار المواد الغذائية بارتفاع بينما تتراجع التحويلات المالية بشكل كبير، والتي تعتبر طوق نجاة لملايين الصوماليين[[1]](#footnote-1).

نزح أكثر من 220,000 صومالي داخلياً، من بينهم 137,000 شخص نتيجة للنزاع وتعد الكوارث الصحية وتلك المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف وما ينجم عن ذلك من نقص في سبل العيش والفيضانات، من العوامل الإضافية المعقدة والمترابطة للنزوح[[2]](#footnote-2).

بحلول 19 يوليو 2020، كان هناك حوالي 500 ألف نازح منتشرين في حوالي 700 مستوطنة ويكابدون عمليات الإخلاء القسري، وانعدام فرص العمل، والخدمات الصحية غير الكافية في مواجهة وباء فيروس كوفيد-[[3]](#footnote-3)19.

في شهري مارس وأبريل، استؤنفت العمليات المسلحة ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى، بالرغم من الوضع الصحي، مما أدى إلى اضطرار أكثر من 50,000 شخص للفرار من منازلهم وتعرض السكان بشكل مباشر لتبادل لإطلاق النار وهجمات الهاون في قراهم وانفجارات على جانب الطريق أثناء فرارهم ومن الأمور الأخرى التي وردت تجنيد الأطفال، والعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك الاغتصاب والاعتقال التعسفي.

وخلال العام كان يعيش كثيرون، لا سيما النازحون حديثًا، في مآوٍ مؤقتة مصنوعة من أكياس بلاستيكية وورق مقوى وعصي ويعتبر التباعد الجسدي والاجتماعي من الأمور شبه المستحيلة، ونادراً ما توجد مياه نظيفة كافية للشرب، ناهيك عن غسل اليدين وتعتبر الأوضاع مهيئة لانتشار الفيروس على نطاق واسع[[4]](#footnote-4).

**ثانيًا: الحق في الماء والغذاء**

القتال المتواصل، والجفاف المتكرر، والفيضانات، وأسوأ موجة غزو للجراد منذ أكثر من 25 عاماً كلها ظروف تجبر المزيد من الناس على الفرار من ديارهم في الصومال، الأمر الذي يؤدي إلى اكتظاظ شديد، وبالإضافة إلى استمرار ضعف تواجد المياه النظيفة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بفيروس كوفيد -19 بين النازحين داخلياً[[5]](#footnote-5).

 في يونيو ويوليو 2020، عانت المنطقة من قلة الأمطار الموسمية دفعت بمئات الآلاف من الجنوب والوسط إلى النزوح لمخيمات العاصمة الصومالية وبعد جفاف نهر شبيلي هرب الناس إلى مخيمات قرب مقديشو.

وطالبت الحكومة الصومالية والهيئات الإنسانية المحلية في 2019 بتوفير 1.08 مليار دولار لإنقاذ حياة 4.2 مليون صومالي يواجهون حالات إنسانية صعبة بسبب شح الأمطار وأطلقت الأمم المتحدة في 2019 تحذيرات من مجاعة مرتقبة تتربص بأكثر من 4 ملايين صومالي بسبب الجفاف.

وأدى نقص هطول الأمطار إلى تجفيف 85 بالمئة من الأراضي المزروعة، ومن المحتمل أن يقل الغذاء المزروع بنسبة 50 بالمئة[[6]](#footnote-6).

عانت المدن الزراعية والأسر الرعوية في جنوب ووسط الصومال تبعات الجراد، الذي ضرب البلاد في موجتين الأولى في فبراير والثانية في أكتوبر وقضت أسراب الجراد الصحراوي على المحاصيل الزراعية والنباتات وحشائش الأرض التي تتغذى عليها الماشية وتشكل الماشية والزراعة العمود الفقري للاقتصاد الصومالي[[7]](#footnote-7).

ولمواجهة الجراد، وجهت الحكومة الصومالية نداء استغاثة في فبراير للمساعدة في مكافحة الآفة الخطيرة وأعلنت الحكومة حالة طوارئ وطنية نظراً لتزايد عدد الجراد ما يشكل تهديداً خطيراً لوضع الأمن الغذائي الهش في البلاد.

وفي أول استجابة دولية، قدَّم البنك الدولي للصومال في 29 يونيو 40 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج الاستجابة الطارئة، الذي يسعى إلى مكافحة تهديد تفشي الجراد وتعزيز أنظمة التأهب في البلدان المتضررة في إفريقيا والشرق الأوسط وبحسب تقرير البنك الدولي فالجراد في الصومال أثّر على بشكل خطير على سبل عيش ما يقرب من 2.6 مليون إنسان يعيشون في 43 منطقة بالصومال[[8]](#footnote-8).

أصبحت الفيضانات أكبر هاجس يقض مضاجع الصوماليين في عام 2020 خصوصاً بولايتي جنوب غرب الصومال وهيرشبيلي وضربت الفيضانات الصومال خلال العام الجاري على موجتين شديدتين الأولى في مايو بمدينة بلدووين في هيرشبيلي، والثانية في مدينة أفجوي بولاية جنوب غرب الصومال.

ووفق تقرير حديث للأمم المتحدة، فقد نزح جراء الفيضانات والسيول النهرية في المناطق الجنوبية التي زادت ارتفاع منسوب الأنهار في الصومال أكثر من 650 ألف نازح منذ بداية عام 2020[[9]](#footnote-9).

وقالت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن العديد من النازحين حديثاً يعيشون في ملاجئ مكتظة شُيدت من الملابس القديمة والحقائب البلاستيكية والكرتون والعصي وتوفر مثل هذه الملاجئ حماية ضعيفة من الظروف المناخية القاسية وتعرِّض الأسر لخطر متزايد يتمثل في ارتكاب الجرائم مثل السرقة والاغتصاب وبحسب، يعاني العديد من النازحين نقص الغذاء والجوع مع ارتفاع معدلات سوء التغذية لدى الأطفال، مما يجعلهم عرضة لخطر المجاعة.

**ثالثًا: التعليم وحقوق الطفل**

قطاع التعليم عانى أيضا في ظل الأزمة، حيث لم يتمكن آلاف الطلاب الصوماليين من متابعة الدراسة على مقاعد المؤسسات التعليمية، وبدلا من ذلك اضطر الكثير منهم للتوقف عن التعليم، لعدم القدرة على تحمل مصاريف الإنترنت الباهظة في الصومال أو لمعاناة عدد كبير منهم من الأمية الرقمية[[10]](#footnote-10).

كما اضطرت عدد من المؤسسات التعليمية لتسريح آلاف المعلمين لعدم قدرتها على صرف رواتبهم على خلفية الأزمة الاقتصادية الخانقة التي رافقت الأزمة الصحية لـ"كوفيد-19".

كانت هناك تقارير مستمرة عن استخدام الجيش الوطني الصومالي والميليشيات المتحالفة معه وجمعية النساء والرجال والشباب الأطفال كجنود ووثق مسؤولو الأمم المتحدة تجنيد واستخدام أطغال من قبل حركة الشباب في المقام الأول مع تقارير عن قيام الجيش الوطني الصومالي وميليشيات العشائر وعناصر مسلحة أخرى بتجنيد الأطفال[[11]](#footnote-11).

أجرت وحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الدفاع ستة فحوصات لمئات من جنود الجيش الوطني الصومالي في القواعد الصومالية من أجل زيادة الوعي بتجنيد الأطفال والتحقق من أعداد الأطفال في وحدات قطاع الأمن الصومالي وحتى ديسمبر، عثرت وحدة المعالجة المركزية على أربعة جنود أطفال في إحدى القواعد التي فحصتها وأعيد الأطفال الأربعة إلى عائلاتهم وأقرت الوحدة بالصعوبات التي واجهتها في الوصول إلى بعض القواعد الأخرى ولاحظت خطر تجنيد الأطفال في مناطق بنادير والولاية الجنوبية الغربية وهيرشابيل وغالمودوغ بسبب وجود مليشيات قوية.

**رابعًا: الحق في السكن**

كانت تقيم الغالبية العظمى من النازحين داخلياً في مخيمات مكتظة لا تتوفر فيها الخدمات حيث لا تتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي بشكل كاف، وحيث الوصول إلى الرعاية الصحية محدود للغاية.

ضمان تلبية الحقوق في توفير المياه والصرف الصحي والصحة والإسكان اللائق للنازحين داخليًا، بما يتفق مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لحقوق الإنسان عند مواجهة وباء فيروس كوفيد-19[[12]](#footnote-12).

في شهر مارس وأبريل، استؤنفت العمليات المسلحة ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى، مما أدى إلى اضطرار أكثر من 50,000 شخص للفرار من منازلهم وتعرض السكان بشكل مباشر لتبادل لإطلاق النار وهجمات الهاون في قراهم وانفجارات على جانب الطريق أثناء فرارهم.

وأجبر القتال الدائر بين أطراف النزاع في المنطقة في أوائل مارس ما يقدر بنحو 40 ألف شخص على الفرار من ديارهم في بيليت إكساو[[13]](#footnote-13).

**خامسًا: الحق في الصحة**

أعلنت الحكومة الصومالية فور اكتشاف الفيروس في البلاد حزمة من الإجراءات الكلاسيكية للتعامل مع الفيروس، منها وقف الرحلات الدولية والمحلية، وتخصيص 5 ملايين دولار، وتأهيل مركز طبي واحد في العاصمة مقديشو للتعامل مع الحالات الجديدة، إضافة إلى فرض إجراءات حظر تجول على مستوى المدن الرئيسية وتعليق الدراسة في الجامعات والمدارس[[14]](#footnote-14).

لكن تلك الإجراءات لم تستمر طويلا ولم تكن الموارد التي خصصت لمكافحة الفيروس كافية، فاعتمدت البلاد سياسة مناعة "القطيع" التي أضحت أبرز سلاح، وفي بعض الأحيان لجأت إلى إخفاء عدد الحالات الحقيقية وفق ما كشفه تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"[[15]](#footnote-15).

كما قامت الحكومة باستغلال إجراءات الفيروس كآلة حرب سياسية ضد بعض الولايات المعارضة مثل جوبالاند ولم يكن قطاع الصحة وحده المتضرر في ظل أزمة فيروس كورونا، فقد تكبدت نحو 360 شركة في قطاع شركات الطيران ووكالات السفر والسياحة في الصومال خسائر بلغت نحو 250 مليون دولار خلال العام الحالي وفق تقديرات لرئيس لجنة اتحاد شركات الطيران في الصومال[[16]](#footnote-16).

في أوائل مايو 2020 أفادت بعض الصحف بأن هناك مخاوف متزايدة بشأن إمكانية أن تكون الحصيلة الحقيقية للوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في الصومال أكبر بأضعاف من الأرقام المعلنة رسميا من قبل الحكومة[[17]](#footnote-17).

وفيما نصت الإحصاءات الرسمية على تسجيل 28 وفاة و601 إصابة بكورونا في الصومال حتى ذلك التاريخ، أكد أطباء وموظفون معنيون بتنظيم مراسم الجنائز وحفارو قبور، أن البلاد شهدت في الأيام الماضية ارتفاعا حادا في عدد الوفيات جراء الوباء[[18]](#footnote-18).

ونقلت الصحف عن سائق الإسعاف، محمد عثمان ورسامي،‎ قوله إنه كان ينقل في الأسبوعين الأخيرين بسيارته إلى المقابر في العاصمة مقديشو 15-18 جثة يوميا، مقارنة مع 2-4 جثث في الفترة العادية.

ولفت السائق إلى أنه نقل 12 جثة إلى المقابر في 25 أبريل، لكن الحكومة أعلنت في اليوم اللاحق عن وفاتين فقط جراء الجائحة[[19]](#footnote-19).

وأقر المسؤول الصحي الذي يقود فريق الاستجابة لأزمة "كوفيد-19" في مستشفى مارتيني بمقديشو، محمد علي، بأن لدى السلطات الصحية قدرة محدودة فقط على إحصاء الوفيات الناجمة عن الفيروس، موضحا أن كثيرا من العوائل لا تبلغ السلطات عن حالات وفاة بسبب الفيروس.

**سادسًا: الحق في الحياة**

أشارت التقارير الواردة من مدينة كسمايو العاصمة المؤقتة لولاية جوبالاند في في نهاية شهر نوفمبر جنوب الصومال أن مسلحين اغتالوا الدكتور يوسف أحمد أحد الأطباء العاملين في مكافحة فيروس كورونا في المدينة[[20]](#footnote-20).

وتمكن المسلحون المجهولون من الفرار من مسرح الجريمة بعد اغتيال الطبيب في منطقة “فيو أفمدو” في كسمايو قبل وصول القوات الأمنية التابعة لإدارة جوبالاند .

**سابعًا: حقوق المعتقلين**

ارتفع عدد الإصابات المعروفة بشكل كبير في السجون الصومالية حيث قد يتم التغاضي عن أماكن الاحتجاز أثناء أزمة الصحة العامة فأضحت معرضة للخطر بشكل خاص حيث أن الإبعاد الجسدي وتدابير النظافة الأساسية هي من الكماليات التي لا يستطيع العديد من المحتجزين ممارستها ويعد الاكتظاظ ومرافق الصرف الصحي المشتركة وسوء النظافة والتهوية المحدودة والوصول إلى المناطق المشتركة أمثلة على العوامل الهيكلية والتنظيمية التي ساعدت في انتشار الأمراض فتوفر هذه العوامل ظروفًا مثالية لانتشار مرض شديد العدوى بالفعل في حالة إصابة أحد المحتجزين أو موظفي السجن بالعدوى[[21]](#footnote-21).

خاتمة

مما سبق يمكن استنتاج أن القرارات والسلوكيات الناتجة عن الحكومة الصومالية بشأن جائحة كورونا لم تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على حقوق الإنسان، كما أدى غياب الشفافية في الأرقام المعلنة جنبًا إلى جنب مع عدم حماية الأطقم الطبية وعدم توفير المعدات الصحية الكافية والضامنة لتشغيل المسشفيات إلى تفاقم وضع الجائحة.

توصيات

آخذة بعين الاعتبار ما تقدم ذكره من حقائق، توصي مؤسسة شركاء من أجل الشفافية الحكومة الصومالية بالآتي:

* إنشاء منصة لتقديم المعلومات بشأن فيروس كورونا وعدد الحالات وعدد الوفيات بشكل شفاف وواضح وقابل للتحقق.
* عدم تهجير المواطنين ونقلهم في أماكن تجمعات غير مناسبة وقابلة لانتقال وتفشي الفيروس.
* التحقق من مناسبة مخيمات اللجوء والنزوح صحيًا.
* التوسع في تأمين المؤسسات والمنشآت الطبية، لا سيما تلك التي تعمل على علاج الحالات المصابة بفيروس كورونا.
* اتباع القوانين الدولية المنظمة لحقوق الطفل وخاصةً فيما يتعلق بعدم استخدام الأطفال في المعارك والنزاعات.

1. الإندبندنت العربية، كورونا في الصومال... مخاوف من الداء في ظل غياب الدواء، 2020، متاح على: <http://bit.ly/3eiwOhQ> [↑](#footnote-ref-1)
2. الأمم المتحدة، بيان أممي يرحب بجهود مختبرات الصومال للاستجابة لفيروس كورونا ويعتبرها استثمارا في مستقبل البلد، 2020، متاح على: <https://news.un.org/ar/story/2020/06/1057432> [↑](#footnote-ref-2)
3. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-3)
4. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-4)
5. مصدر سبق ذكره [↑](#footnote-ref-5)
6. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-6)
7. منظمة العفو الدولية، الصومال: النازحون داخلياً على قيد الحياة "بفضل الله" في خضم تفشي وباء فيروس كوفيد-19، متاح على: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/somalia-internally-displaced-people-surviving-by-the-grace-of-god-amidst-covid19/> [↑](#footnote-ref-7)
8. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-8)
9. مصدر سبق ذكره [↑](#footnote-ref-9)
10. مصدر سبق ذكره [↑](#footnote-ref-10)
11. ibid [↑](#footnote-ref-11)
12. العين الإخبارية، الصومال 2020: التعليم والصحة والاقتصاد.. ضحايا كورونا، 2020، متاح على: <https://al-ain.com/article/education-health-economy-corona-somalia> [↑](#footnote-ref-12)
13. مصدر سبق ذكره [↑](#footnote-ref-13)
14. مصدر سبق ذكره [↑](#footnote-ref-14)
15. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-15)
16. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-16)
17. روسيا اليوم، مخاوف من ارتفاع عدد ضحايا كورونا في الصومال خارج الحصيلة الرسمية، 2 مايو 2020، متاح على: <http://bit.ly/38G54Uy> [↑](#footnote-ref-17)
18. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-18)
19. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-19)
20. المصدر السابق نفسه [↑](#footnote-ref-20)
21. ISRC, Somalia: COVID-19 in places of detention, 2020, available at: <https://blogs.icrc.org/somalia/2020/04/24/somalia-covid-19-in-places-of-detention/> [↑](#footnote-ref-21)